الأمم المتحدة
E/2026/6

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
26 September 2025
Arabic
Original: English

دورة عام 2026

31 تموز/يوليه 2025 – 22 تموز/يوليه 2026

البند 19 (أ) من جدول الأعمال

المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان: النهوض بالمرأة

رسالة مؤرخة 22 أيلول/سبتمبر 2025 موجّهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

تجدون طيّه نسخةً من رسالتي الموجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لوك باهادور ثابا، بشأن عملية استكشاف الخيارات لتنشيط أعمال لجنة وضع المرأة (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقةً من وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في إطار البند 19 (أ) من جدول الأعمال.

(توقيع) فاسيلي **نيبينزيا**

061025 061025 25-15507 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 22 أيلول/سبتمبر 2025 الموجّهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرّفني أن أخاطبكم بصفتكم رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لأعرب لكم عن شواغل الاتحاد الروسي فيما يتعلق بعملية استكشاف الخيارات لتنشيط أعمال لجنة وضع المرأة، على نحو ما نُصّ عليها في الإجراء 43 من ميثاق المستقبل.

لقد كان الاتّحاد الروسي من رواد المساواة بين الرجل والمرأة، إذ كان أول بلد يرسي هذا المبدأ دستورياً في عام 1918. ولطالما شاركنا بنشاط في عمل اللجنة التي هي هيئة حكومية دولية فريدة من نوعها، مسؤولة عن تقديم توصيات حكومية دولية شاملة بشأن جميع المسائل المتعلقة بالنهوض بالمرأة، بما يتماشى مع إعلان ومنهاج عمل بيجين، وكذلك مع الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة.

ونحن، في هذا الصدد، نولي أهميةً خاصة لعملية استكشاف الخيارات من أجل تنشيط أعمال لجنة وضع المرأة حتى يتسنى القيام بذلك دون تقويض لولايتها القائمة ومع تعزيز دورها وأهميتها.

وتفيد الرسالة التي وردت بالبريد الإلكتروني من الميسّرَيْن المشاركين، والتي عُمّمت على جميع الوفود في 16 أيلول/سبتمبر 2025، بأنكم تلقيتم "نسخة نهائية لنص" قرار بشأن تنشيط أعمال اللجنة. ويصر الميسّران المشاركان على أن هذا النص "يتناول شواغل أعضاء الأمم المتحدة على أوسع نطاق ممكن". بيد أن مشروع النص ذاك لا يحظى بتوافق آراء أعضاء الأمم المتحدة ويجب بالتالي ألا يُطرح لاتخاذ إجراء بشأنه قبل ضمان توافر هذا التوافق في الآراء.

واسمحوا لي بأن أشير إلى العملية التي أدت إلى هذه النتيجة غير المُرضية:

1 - لما كانت نتائج عملية استكشاف الخيارات هذه ستحدّد عمل اللجنة لسنوات مقبلة، فقد أصررنا منذ البداية على ألا تكون العملية محددةً زمنيا، وذلك لضمان النظر في جميع الخيارات بشكل مناسب، وحذّرنا من التسرّع في التوصّل إلى نتائج دون ضمان توافق الآراء بشأنها.

2 - ويشير الميسّران المشاركان إلى "48 ساعة من المشاورات المفتوحة والشاملة للجميع على مدى أكثر من ثمانية أشهر". فلتسمحوا لي أولا بأن أذكّر بأن عبارة 48 ساعة تعني أنه جرى تخصيص ستة أيام فقط للمشاورات من أصل ثمانية أشهر. ومن الواضح أن هذه المدّة غير كافية لتلك العملية المهمة. وثانيا، لم يجرِ قط الاتفاق على طرائق عقد المشاورات. وثالثا، لم يُتطرق إلى الصيغة التي ستتخذها النتائج إلا بإيجاز وفي اجتماع واحد فقط ولم يُناقَش الأمر قط على نحو جاد.

3 - وقد قرّر الميسّران أن تتخذ نتائج العملية شكل قرار يصدر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقدّما مشروعه في 30 أيار/مايو 2025. وتجدر الإشارة إلى أن جميع الاجتماعات التي سبقت هذا التاريخ عُقدت بمشاركة نشطة من جهات من غير الدول ولا يمكن بالتالي اعتبارها "عملية حكومية دولية شاملة للجميع وبمشاركة جميع الدول الأعضاء".

4 - وخُصّصت إحدى وعشرون ساعة للتفاوض بشأن الوثيقة منذ أن قدّمت. وهذه مدةٌ تقل عن الوقت المخصص للاستنتاجات السنوية المتفق عليها التي تصدرها لجنة وضع المرأة. وخلال هذه المفاوضات،

طُبّقت بشكل صارم قاعدة تخصيص ثلاث دقائق فقط للدول لكي تدلي ببياناتها، وهو ما لم يسمح للوفود بشرح مواقفها بشكل وافٍ.

5 - وعُقدت الجولة الأخيرة من المشاورات في 16 تموز/يوليه 2025 وخُصصت لمناقشة الصيغة المنقحة الثانية من مشروع القرار (Rev.2). ومنذ ذلك الحين، ورغم الطلبات المتعددة من جانب الدول الأعضاء، لم تُعقَد أي مشاورات حكومية دولية مفتوحة. ولذلك، فإن عملية إصدار أي صيغ أخرى للوثيقة في وقت لاحق (الصيغ المنقحة الثالثة والرابعة والخامسة (Rev. 3-5) وما يسمى بـ "النص النهائي") تفتقر إلى الشفافية والشمولية من حيث التفاعل مع جميع الدول المعنية، وهذا يتعارض مع المقصود بـ "عملية حكومية دولية شاملة للجميع وبمشاركة جميع الدول الأعضاء" على النحو المنصّوص عليه في ميثاق المستقبل.

6 - وفي 9 أيلول/سبتمبر 2025، أُخضعت الوثيقة لإجراء الموافقة الصامتة حتى 11 أيلول/سبتمبر 2025، بدون تطبيق الإجراء المتّبع المتمثل في الاتفاق على الفقرات "بشرط الاستشارة". وحين أوقِف إجراء الموافقة الصامتة بعد خروج ستة وفود وثلاث مجموعات من الدول عن الصمت في 11 أيلول/سبتمبر 2025، أُعدّت صيغةٌ منقحة جديدة للمشروع في غضون ساعات قليلة (بدون الاجتماع، مثلا، مع وفدنا الذي كان من الوفود التي خرجت عن الصمت) وعُرضت الوثيقة مرة أخرى في إطار إجراء الموافقة الصامتة بعد انتهاء العمل يوم 11 أيلول/سبتمبر 2025، مع تحديد مهلة نهائية تنقضي في صباح اليوم التالي. ورُفض طلب لتمديد إجراء الموافقة الصامتة.

7 - وعلى الرغم من رسالتكم المؤرخة 8 آب/أغسطس 2025، التي أعدتم فيها تعيين الميسّرين المشاركين موتريس ويليامز، السفيرة والممثلة الدائمة لسانت كيتس ونيفس لدى الأمم المتحدة، وفرغال مايثن، السفير والممثل الدائم لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، فإنهما لم يبديا أي تفاعل جاد منذ الجولة الأخيرة من المشاورات المفتوحة في تموز/يوليه.

8 - وحين بلغت المفاوضات منعطفاً حرجاً، بعدما كُسر إجراء الموافقة الصامتة على صيغتي الوثيقة الرابعة والخامسة المنقحتين، تولى أحد الدبلوماسيين من البعثة الدائمة لأيرلندا دور الميسّر. وعوضا عن أداء هذا الدور بصفته ممثلاً للميسرين المشاركين بطريقة محايدة وغير متحيزة بأن يسعى إلى سد الثغرات المتبقية، دأب هذا الدبلوماسي على رفض الاجتماعات الشخصية وفرض شروطاً على ترتيب تلك الاجتماعات؛ وعندما تسنى عقد اجتماع من هذا القبيل، استُخدم لفرض النص القائم على الوفود التي خرجت عن إجراء الموافقة الصامتة.

9 - وطوال هذه العملية، شارك الاتحاد الروسي بشكل بنّاء في المناقشات وأبدى مرونةً إزاء شكل الوثيقة، وإزاء غياب أي طرائق لإجراء العملية متفق بشأنها على المستوى الحكومي الدولي، بل وإزاء جوهر النص نفسه. وأجرى وفدنا المفاوضات بشكل منفتح، حيث أطلع الميسّرين والوفود الأخرى دوما على أولوياته وما يشكّل "خطوطا حمراء" بالنسبة إليه. وقد طرحنا مقترحات توفيقية سعيا إلى تيسير استيعاب موقفنا من دون المساس بمواقف الوفود الأخرى. وارتأى وفد بلدنا على وجه الخصوص جعلَ مشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية متماشيةً مع قواعد الأمم المتحدة المعمول بها، فضلا عن ضمان المشاركة الطوعية للدول في إجراءات جديدة للحوار بشأن التنفيذ، لم تثبت فعاليتها بعد ولم تتبلور طرائق عملها حتى الآن.

ولكن هذه المسائل لم تعالَج، وجرى تمرير القرار وعوضا عن البحث عن حل توافقي، مورس الضغط على عدد من الوفود لإظهار أن النص النهائي "يعالج شواغل أعضاء الأمم المتحدة على أوسع نطاق ممكن". ونحن نعتبر هذه الممارسة ممارسةً خطيرة ومضرّة بالأمم المتحدة.

فلا يمكن أن تُطرح للاعتماد وثيقةٌ لا تحظى بتوافق جميع الدول الأعضاء في حين أنها تتناول موضوعاً مهماً مثل تنشيط أعمال لجنة وضع المرأة وستكون لها آثارها لمدة سنوات مقبلة، بما في ذلك على منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

ونحن نثق في حكمتكم ونحثكم، بصفتكم رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على الامتناع عن تقديم الوثيقة الحالية لينظر فيها المجلس، وذلك لعدم توافق الآراء بين جميع الدول الأعضاء بشأنها ولتعارضها مع روح الإجراء 43 من إجراءات ميثاق المستقبل. ونطلب إدخال التعديلات اللازمة على مشروع الوثيقة.

ويؤمن الاتحاد الروسي إيمانا صادقا بأن هذه الخطوة ستكفل تنشيط أعمال اللجنة بما يجعلها مؤسسة قوية مهيأة لتحقيق الغرض المنشود منها، تحظى بدعم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتحافظ على الروح الحقيقية لتعددية الأطراف في المنظمة.

(توقيع) فاسيلي **نيبينزيا**